الأمم المتحدة

A/C.3/53/SR.24

Distr.: General

30 April 1999
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٢٤

المعقودة بالمقر، نيويورك

يوم الاثنين، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد كارانزا - سيفوينتس (نائب الرئيس) . . . . . (غواتيمالا)

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) (A/53/18، و A/53/255، و A/53/256، و A/53/269، و A/53/305، و A/53/489)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/53/131-S/1998/435، و A/53/205-S/1998/711، و A/53/280، و A/53/338)

١ - **السيدة نيكوديموس** (البرازيل): قالت إن دستور بلدها يعتبر التمييز العنصري جريمة، ويحرم اللامساواة في المعاملة ويفرض التزاما على الدولة لإشاعة تكافؤ الفرص من خلال اتخاذ تدابير إيجابية. وأضافت أن الدستور يضمن أيضا حماية التراث الثقافي، بما في ذلك جميع أشكال التعبير وأساليب حياة مختلف الفئات العرقية التي يتكون منها المجتمع البرازيلي. ورغم أن المجتمع البرازيلي يستنكر العنصرية والتمييز العنصري على نطاق واسع، فإن التمييز لأسباب عرقية يمكن أن يقع مع ذلك. وذكرت أن لجنة وزارية مؤلفة من ممثلين عن الحكومة ومنظمات المجتمع المدني تقوم بالتصدي لهذه المسائل، وأنها استعرضت تنفيذ السياسات العامة في مجالات مثل العمالة والتعليم والصحة والإعلام.

٢ - وأردفت قائلة إن البرازيليين من أصل أفريقي يشكلون نحو ٤٤,٢ في المائة من السكان في البرازيل. وأن النهوض بأوضاعهم يمثل أحد الجوانب الرئيسية لما تتخذه الحكومة من اجراءات تقر بالإسهام المهم لهذه الفئة في صياغة الهوية الوطنية، وتسعى لضمان المساواة لها في الحصول على منافع المواطنة. ومضت إلى القول إن الدستور يعترف بحقوق ملكية الأرض للمجتمعات الريفية المنحدرة من جاليات سوداء قاومت الرق منذ قرون مضت. وقد حددت الحكومة ٥١١ منطقة من مناطق مجتمعات السود، من بينها ٥٥ منطقة تم رسم حدودها فعلا، وأن أربعة مجتمعات منها تلقت صكا رسميا بامتلاك أراضيها.

٣ - وأضافت قائلة إن البرازيل تثني على المبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري. بيد أن عودة ظهور عقائد تدعو للتفوق والصفاء العرقيين وانتشار نزعات كراهية الأجانب في جميع أنحاء العالم يمثلان سببا رئيسيا للقلق. ودعت جميع الحكومات إلى اتخاذ إجراء فوري وحازم لمحاربة التمييز ضد العمال المهاجرين، وطالبي اللجوء والأقليات العرقية. إذ لا يمكن حل المشاكل العرقية إلا من خلال الحوار والتسامح. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤيد تأييدا تاما العقد الثالث لمحاربة العنصرية والتمييز العنصري، فضلا عن تأييد عقد مؤتمر عالمي في موعد أقصاه عام ٢٠٠١. وقالت إن البرازيل، التي شاركت في تقديم القرار المتعلق بتسمية مقرر خاص عن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب المتصل بذلك، تأمل في أن تقدم جميع الدول الأعضاء إلى المقرر الخاص ما يلزمه من تعاون للوفاء بولايته.

٤ - وأشارت إلى أن أحد المبادئ المكرسة في دستور البرازيل تتمثل في حق الشعوب في تقرير مصيرها. وأضافت قائلة إن البرازيل ثابرت على دعم نضالات الشعوب الخاضعة للهيمنة الاستعمارية أو غيرها من أشكال الهيمنة الأجنبية. فإعلان وبرنامج عمل فيينا يعترفان بحق الشعوب في اتخاذ أي عمل مشروع، وفقا لميثاق الأمم

المتحدة، للحصول على حقوقها غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، رغم أن هذا الحق لا يأذن بأي عمل من شأنه أن يضر بالسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية لدول تمثل حكوماتها الشعب كله الذي ينتمي إلى الإقليم دون تمييز من أي نوع. واختتمت كلمتها قائلة إنه نظرا إلى أن الديمقراطية تمثل عاملا حاسما في تعزيز حق الشعوب في تقرير المصير، فإنه يلزم البحث عن طرق وسائل لدعم النظم السياسية الديمقراطية والتمثيلية تحقيقا لمنفعة الجميع.

٥ - **السيد كا** (السنغال): أثنى على التقرير الذي قدمه المقرر الخاص عن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/53/269). وقال إن هناك عناصر كثيرة تسهم في العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يتصديا للأسباب الرئيسية الكثيرة لهذه المواقف والسلوك التي زاد شيوعها في بعض البلدان. وأشار إلى أن بعض هذه الأسباب ذو طابع اقتصادي؛ فعلى سبيل المثال، تؤدي البطالة وانعدام الفرص إلى دفع بعض المواطنين إلى الافتراض خطأ أن الأجانب مسؤولون عن سوء حظهم لمجرد أن هؤلاء الأجانب يشغلون وظائف كان من الممكن لولاهم أن تكون متاحة لهؤلاء المواطنين. إضافة إلى ذلك، فإن العنصرية والتمييز العنصري والتعصب غالبا ما يعكس مسائل متصلة بالتعليم والثقافة أو بالاعتبارات السياسية والانتخابية، كما في حالة الازدياد الخطر، في بعض البلدان، لأعداد المجموعات التي تعتنق علانية الفاشية أو النازية أو أحد الأشكال الضيقة والاستبعادية للنزعة القومية.

٦ - ومضى قائلا إنه ينبغي التأكيد في كل مكان على الحق في الاختلاف، واحترام الهوية الثقافية للآخرين، وروح التسامح ومبادئ المساواة والإخاء والحرية. ولا ينبغي لأي بلد أو مجتمع إنساني أن يسمح بأي شكل من أشكال التعصب الديني أو الثقافي. وقال إن مما يثير القلق هو رؤية ظواهر مثل إساءة استعمال الإنترنت لنشر الدعاية العنصرية والمعادية للأجانب. وارتأى أنه من الضروري اعتماد مدونة سلوك وطنية ودولية ومبادئ توجيهية أخلاقية عامة بشأن استعمال الإنترنت وغيرها من وسائط الاتصالات الحديثة. وأثنى على العمل الذي قامت به في هذا المجال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات. وقال إن العقد الثالث لمحاربة العنصرية والتمييز العنصري يتيح فرصة لمتابعة وتكثيف الحملة العالمية للإعلام والتوعية والتعليم بشأن جميع الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. كما ينبغي تحقيق هدف التصديق العالمي على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري قبل نهاية العقد الثالث.

٧ - وأردف قائلا إن دستور السنغال يحرم جميع أشكال العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز بناء على الجنس والعرق والدين والانتماء العرقي أو لون البشرة. كما أن القانون يحظر تشكيل أحزاب سياسية بناء على اعتبارات عنصرية أو عرقية أو دينية. وذكر أن السنغال كانت تؤيد دوما مبدأ "حضارة عالمية" تقوم من خلال إسهامات أمم وشعوب ذات تقاليد مختلفة. ولهذا فإن المؤتمر العالمي الأول ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي سيعقد في موعد أقصاه عام ٢٠٠١، سيشكل حدثا بارزا في مجال بناء هذه الحضارة.

٨ - وأردف قائلا إن السنغال تؤيد النضال العادل للشعب الفلسطيني لنيل حقه في تقرير المصير وبناء دولته الخاصة على أرضه، وذلك انطلاقا من مبدأ أن حق الشعوب في تقرير مصيرها هو حق لا يجوز التصرف فيه، وانطلاقا من ضرورة تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وارتأى لزوم محاربة جميع أشكال الانفصال والتمزق القومي وانفصال الدول وتمزقها التي تشاهد حاليا في معظم أنحاء العالم. كما يجب توطيد أركان الدول الشابة، ولا سيما في أفريقيا، وشد أزرها، واحترام مبدأ حرمة الحدود الموروثة من العهد الاستعماري. وأشار إلى أن السنغال قامت منذ نيلها الاستقلال في عام ١٩٦٠ بتنفيذ سياسة إلغاء المركزية وبلغت هذه السياسة ذروتها في تحويل ١٠ أقاليم إدارية من أقاليم البلد في عام ١٩٩٦ إلى مجتمعات محلية لا مركزية تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي، ولكل منها مجلس يُنتخب في انتخابات عامة. وقال إن هذا الإصلاح قرب الإدارة من الشعب وزاد من مشاركة الأخير في إدارة الشؤون العامة. وتوقع أن يؤدي التشكيل المقبل لمجلس برلماني ثان، عقب انتخابات مجلس الشيوخ، إلى المساعدة في توسيع وتعزيز مبادئ حُسن الإدارة والديمقراطية والمشاركة التي يقوم عليها البلد.

٩ - واختتم كلمته قائلا إن بلده، الذي صدق في عام ١٩٧٢ على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، أصبح واحدة من ٢٥ دولة طرفا أعلنت، طبقا للفقرة ١ من المادة ١٤، من هذه الاتفاقية، اعترافها بصلاحية لجنة القضاء على التمييز العنصري باستلام رسائل من أفراد أو مجموعات أفراد، والنظر فيها في دائرة اختصاصهم، ممن يزعمون وقوعهم ضحايا لانتهاك أي من الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية.

١٠ - **السيد فان دونم "مبيندا"** (أنغولا): قال متحدثا باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إنه يعلق أهمية كبيرة على مسألة العنصرية والتمييز العنصري، لا لأن نتائجها المباشرة تؤثر على الجنوب الأفريقي، بل ولما تنطوي عليه أيضا من ممارسات غير إنسانية تعرقل نمو جميع الشعوب نموا متآلفا. وأضاف قائلا إنه بنهاية الألف الحالية، لم يتحقق الكثير من الأهداف الأساسية للعقد الثالث لمحاربة العنصرية والتمييز العنصري. والجماعة الإنمائية تؤيد هذه الأهداف وبرنامج العمل للعقد الثالث تأييدا تاما، فضلا عن تأييدها للقرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي وطلب فيه إلى الأمين العام أن ينظر في إمكانية توفير الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل. وذكر أنه تم إحراز بعض التقدم وأن الأمم المتحدة، رغم صعوباتها المالية، قامت بعدد من الأنشطة. كما أن الجماعة الإنمائية تكرر النداء الذي وجهه الأمين العام إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية وإلى الأفراد القادرين على أن يُسهموا بسخاء في الصندوق الاستئماني لبرنامج عمل العقد الثالث أن يفعلوا ذلك. وإلا فإنه لن يمكن القيام إلا بعدد قليل من الأنشطة الكثيرة التي خطط لها.

١١ - ومضى قائلا إن ١٥٠ بلدا حتى الآن انضم إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وأن الجماعة الإنمائية تأمل في انضمام جميع البلدان إليها في الوقت المناسب. وأشار إلى أنه مما يبعث على التفاؤل أن يشاهد المرء الميل المتزايد لدى بعض الدول لاعتماد تشريعات تحمي الأقليات من العنصرية والتمييز العنصري. ومع ذلك بقي شيء كثير يحتاج إلى عمل. فالجماعة الإنمائية يساورها القلق من انتشار أشكال جديدة للعنصرية والتمييز العنصري، مثل الفصل القائم على عوامل عرقية وعلى كراهية الأجانب، والذي يستهدف المهاجرين بصورة رئيسية. ونبّه إلى ضرورة عدم اعتبار عودة ظهور المجموعات الفاشية الجديدة والنازية

الجديدة بمثابة ظاهرة معزولة. إذ أن مما يثير بالغ القلق هو أن بعض الأحزاب السياسية أدرجت كراهية الأجانب والتمييز ضد الأقليات العرقية والدينية في برنامجها الانتخابي. ومن هنا فإن الجماعة الإنمائية تدين موجة التمييز الجديدة التي تستغل التفوق أو النقاء العرقي أو الإثني كذريعة.

١٢ - وأعرب عن ترحيب الجماعة الإنمائية بتقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وقال إن الحكومات ما لم تتخذ تدابير فعالة لتعزيز التعدد الثقافي، سيظل الكثيرون من المهاجرين والعمال المهاجرين عرضة للتمييز وسيصبحون عبئا ثقيلا على المجتمعات بدلا من أن يسهموا في نموها الاقتصادي والاجتماعي. ولهذا فإن الجماعة تؤيد توصيات المقرر الخاص واستمرار ولايته، فضلا عن تخصيص موارد كافية لتمكينه من القيام بمهمته.

١٣ - وأعرب عن قلقه من مشاهدة أن بعض المنظمات العنصرية تسيئ استعمال حقها في حرية التعبير لاستغلال الإنترنت لنشر الدعاية العنصرية والكراهية العرقية. وذكر أن الجماعة الإنمائية تؤيد فكرة إجراء دراسات وبحوث عن الوسائل القانونية أو الطوعية لتحريم نشر الأفكار العنصرية والتمييز العنصري على شبكة الإنترنت وأن تتخذ الحكومات إجراء أشد لإحباط أهداف هذه المنظمات. وأضاف أن الجماعة تؤيد أيضا تأييدا تاما عقد مؤتمر عالمي ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على سبيل الأولوية.

١٤ - واختتم كلمته قائلا إنه فيما يتعلق بحالة الشعوب التي لا تزال تعيش تحت هيمنة أو احتلال أجنبي أو استعماري، فقد أزف الوقت لأن تمتثل القوى الاستعمارية أو المحتلة لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ الذي يضمن لجميع الشعوب أن تمارس حقوقها وحرياتها ممارسة كاملة، ومنها حقها في اختيار مصيرها اختيارا حرا. وفي هذا السياق، فإن الجماعة الإنمائية تؤيد تأييدا كاملا حق هذه الشعوب والأقاليم في تقرير المصير.

١٥ - **السيد فالنسيا رودريغز** (إكوادور): قال إن العمل الذي قامت به لجنة القضاء على التمييز العنصري يتسم بأهمية بالغة وأعرب عن أسفه للتأخير في تقديم تقريرها (A/53/18)، مما جعل من الصعب الإحاطة بالأنشطة التي قامت بها هذه الهيئة الإحاطة اللازمة في العام الماضي.

١٦ - وأضاف قائلا إن أشكالا جديدة من العنصرية والتمييز العنصري انتشرت في بلدان كثيرة بسبب العديد من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما أسفر عن ارتكاب انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. ولهذا فمن الضروري أن تقوم الجمعية العامة بإعادة تأكيد شجبها القاطع لممارسة "التطهير العرقي" الكريهة ولمحاولات تعديل الحدود السياسية وفقا للهوية العرقية للسكان. ومع ذلك فإن المسؤولية الرئيسية عن محاربة هذه الظواهر تتحملها الدول، على النحو المحدد في برنامج العمل المنقح للعقد الثالث لمحاربة العنصرية والتمييز العنصري. وينبغي الإقرار صراحة بأن الأفكار العنصرية والمشبعة بالكراهية للأجانب لا تظهر ظهورا عفويا في الدوائر السياسية أو الرأي العام أو المجتمع بوجه عام، وإنما تُزرع وتُتعهد بالرعاية لأسباب سياسية.

١٧ - وبالنسبة للأهداف المحددة في قرار الجمعية العامة ١١١/٥٢ المتعلقة بالمؤتمر العالمي ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، قال إنه قد تم فعلا تحديد طرق ووسائل لزيادة فعالية أنشطة الأمم المتحدة وآلياتها. وأن ما ينبغي القيام به بعد يتمثل في الاعتراف بعمل لجنة القضاء على التمييز العنصري وتعزيزه، والإصرار على أن تقوم الدول، بدورها بالوفاء بما التزمت به بمقتضى الاتفاقية وفاء كاملا وتشجيع جميع دول العالم على الانضمام إلى الاتفاقية. ورأى أن مشاركة المجتمع مشاركة فعالة تمثل عنصرا أساسيا في هذه الجهود. وأنه ينبغي الترحيب بآراء المنظمات غير الحكومية، وبخاصة تلك المنظمات التي تعمل من أجل حماية حقوق الإنسان، والقضاء على العنصرية والتمييز العنصري بالدرجة الرئيسية، باعتبار أن هذه الآراء تمثل مساهمات إيجابية.

١٨ - وأضاف قائلا إنه ينبغي التنويه تنويها خاصا باحترام حقوق الإنسان للأقليات العرقية والجهود المبذولة لوضع حد للتمييز العنصري الموجه ضد السكان الأصليين في الكثير من البلدان. وطالب بأن تسترشد السياسة المحلية للدول بالتوصية العامة الثالثة والعشرين (٥١) التي اعتمدتها لجنة القضاء على التمييز العنصري، والتي تدعو بشكل خاص الدول الأطراف إلى الاعتراف بثقافة وتاريخ ولغة وأسلوب حياة السكان الأصليين المتميزة واحترامها باعتبارها تغني الهوية الثقافية للدولة وكفالة حرية أفراد الشعوب الأصلية ومساواتهم من حيث الكرامة والحقوق ومتحررين من أي تمييز، ولا سيما التمييز القائم على الأصل أو الهوية الأصلية.

١٩ - واختتم كلمته قائلا إن التعليم يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الجهود المبذولة لمحاربة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وذلك لأنه يشكل أساس تنشئة أجيال جديدة متحررة من التحيز العرقي أو الكراهية العرقية. ومن المهم أيضا تأكيد البرامج الوطنية لحقوق الإنسان، كالبرنامج الذي اعتمدته إكوادور قانونا للجمهورية، وإضفاء الطابع المؤسسي، من خلال الوكالات التابعة للدولة والمجتمع المدني، على عملية تحديد العقبات التي تعترض ممارسة هذه الحقوق ممارسة كاملة وتنفيذ مقترحات عملية لاعتماد تدابير قانونية وسياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية. وقال إن هناك ضرورة للقيام برصد دقيق على الصعيد الوطني، لضمان الامتثال للقوانين المحلية، وعلى الصعيد الدولي معا، لضمان الامتثال للالتزامات الدولية. كما يلزم إجراء ما يناسب من تبادل للمعلومات بين هذين المجالين لكفالة فعالية هذا الرصد.

٢٠ - **السيد بعلي** (الجزائر): قال إن الأمم المتحدة أحرزت طوال وجودها تقدما حقيقيا في مجال محاربة العنصرية والتمييز العنصري اللذين يعتبران من بين أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان. كما أن تقويض نظام الفصل العنصري، الذي كان بالدرجة الرئيسية ثمرة كفاح شعب جنوب أفريقيا، تحقق أيضا بفضل التعبئة الهائلة للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة بشكل خاص. ومع ذلك فإنه لم يكن في الإمكان القضاء على آفة العنصرية التي أطلت برأسها من جديد في أشكال جديدة بتأييد من العقائد العنصرية والمشبعة بكراهية الأجانب، وهي العقائد التي تزعم أن لديها براهين علمية تثبت نظرية عدم المساواة البيولوجية بين الأعراق. وهذه الأشكال الجديدة من العنصرية آخذة في النمو في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في أوروبا. وأضاف قائلا إن هناك زيادة في الأنشطة التي تقوم بها المجموعات الفاشية الجديدة والنازية الجديدة والأحزاب المتطرفة التي تناصر نوازع التعصب العرقي وكراهية الأجانب بذريعة القومية والأزمة الاقتصادية معا، ويكون ضحاياها من العمال المهاجرين أو اللاجئين أو الأقليات. واستدرك قائلا إن الأمر الأخطر من ذلك يتمثل في استعمال وسائط الإعلام والإنترنت

للدعوة إلى تفوق سلالات عرقية معينة أو مجموعات عرقية أو لنشر الأفكار المشبعة بكراهية الأجانب، وذلك باسم حرية التعبير. وطالب المجتمع الدولي بأن يتصدى تصديا حاسما لهذه الحالة من خلال اتخاذه تدابير لتعزيز النظام التشريعي والتنظيمي، وتقديم برامج تعليمية تؤكد احترام جميع حقوق الإنسان، والتسامح والقبول المتبادل، ووضع مدونات للسلوك تحرم تحريما قاطعا نشر النظريات العرقية على الإنترنت.

٢١ - وأردف قائلا إن الهدف الرئيسي للعقد الثالث لمحاربة العنصرية والتمييز العنصري، المعلن في عام ١٩٩٣، يتمثل في القضاء على هذه الظواهر. ولكن من المفارقة أنه لم تخصص سوى موارد قليلة لتنفيذ البرامج ذات الصلة، ولهذا فمن الضروري أن يقوم المجتمع الدولي ببذل جهود أكبر، نظرا إلى الحالة المالية المؤسفة للصندوق الاستئماني. وأضاف قائلا إن المؤتمر العالمي ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المزمع أن يعقد في موعد أقصاه سنة ٢٠٠١، سيعطي المجتمع الدولي فرصة لاتخاذ موقف متماسك ومنظم من جميع هذه الظواهر، ولا سيما من الأشكال الجديدة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وغيرها من الأشكال المعاصرة للتعصب، وأعرب عن أمله في أن تعتمد تدابير وتوصيات عملية في مجالات المنع والحماية والتعليم. وأشار إلى أن لجنة حقوق الإنسان، التي ستكون بمثابة اللجنة التحضرية للمؤتمر، ينبغي أن تضع جدول الأعمال وتحدد التاريخ بأسرع ما يمكن. وارتأى أنه من المفيد للغاية أن تساهم الأمم المتحدة وتشارك في هذا الأمر فضلا عن مساهمة ومشاركة الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لها، والمنظمات غير الحكومية.

٢٢ - وأضاف قائلا إن الجزائر صدقت دون تحفظات على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واعترفت بصلاحية لجنة القضاء على التمييز العنصري للنظر في الرسائل الواردة من الأفراد أو من مجموعات من الأفراد الذين يدعون أنهم وقعوا ضحايا انتهاك لأي من الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية. وذكر أن الجزائر تأمل في أن يلهم المؤتمر القيام بجهود جدية ومسؤولة لمحاربة العنصرية وأشكالها الجديدة. فمما لا شك فيه أن هذا النضال هو من مسؤولية جميع الدول ويستلزم تعبئة المجتمع الدولي بكامله من خلال تعزيز الحوار والتعاون والقيام بجميع المبادرات الوطنية والمتعددة الأطراف. وأشار إلى أنه من اللازم في حقبة العولمة الحالية أن تبذل جهود متضافرة من خلال الأسرة والمدارس ووسائط الإعلام بغية التعاون على غرس مبادئ الاحترام والتسامح المتبادلين والتضامن والعدالة في أذهان جيل المستقبل وكفالة أن يقوم جيل الألفية الثالثة بتحويل القرية العالمية إلى مكان مزدهر وذي صدر رحب تطمح جميع الشعوب إلى خلقه.

٢٣ - ومضى قائلا إن الشعوب التي كانت تخضع للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية قبل أكثر من أربعة عقود قد عقدت العزم على استرداد حريتها وكرامتها وأن تحتل مكانها اللائق داخل أسرة الأمم الحرة. وهذا النضال الذي خاضته شعوب آسيا وأفريقيا ضد القوى الاستعمارية قد سبق أن خاضته أيضا الأمم المتحدة وجسده إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، والذي كرس مبدأ تقرير المصير حقا غير قابل للتصرف. وذكر أن المنظمة قدمت إسهاما جليلا، من خلال لجنتها الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، لنصرة الحرية. ولكنه استدرك قائلا إن هذه المهمة لن تنتهي طالما أن هناك شعوبا محرومة من حرية ممارسة حقها الأساسي في تقرير المصير.

٢٤ - وأردف قائلا إن الشعب الفلسطيني ما برح يعاني منذ أكثر من ٥٠ عاما من احتلال أراضيه وقد أكد حقه في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة في أرض أجداده. وأعرب عن أمله في أن يؤدي الاتفاق الموقع مؤخرا بين الفلسطينيين والاسرائيليين إلى حل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية.

٢٥ - وذكر أن شعب الصحراء الغربية، الذي يستحق أيضا الاحترام والإعجاب، ما برح يؤكد بعناد مماثل حقه في تقرير المصير والاستقلال، وأن هذا الشعب مقتنع بعدالة نضاله وحتمية انتصار قضيته. ونتيجة للاتفاقات الموقعة في هيوستن بين المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو، يبدو أن عملية تنفيذ خطة التسوية للصحراء الغربية تتحرك في الاتجاه الصحيح، وأعرب عن أمله في أن تتوج في تنظيم استفتاء حر وعادل ونزيه، تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، على تقرير مصير هذا الشعب. وأشار إلى أن القرار الذي اعتمدته مؤخرا بتوافق الآراء لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، والذي أعاد تأكيد مسؤولية الأمم المتحدة عن تحقيق انهاء الاستعمار في الصحراء الغربية، يمثل خطوة ايجابية تستحق الثناء. واختتم كلمته قائلا إن المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، ينبغي أن يكفل احترام خطة التسوية والاتفاقات المتصلة بها احتراما دقيقا حتى يتمكن شعب الصحراء الغربية من التعبير عن نفسه بحرية تامة ودون قيود من أي نوع.

٢٦ - **السيدة برغوتي** (المراقب لفلسطين): قالت إن حق تقرير المصير حق أساسي غير قابل للتصرف يمكن الشعوب من اختيار مصيرها ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما أنه يعطيها السيادة على أراضيها وثرواتها ومواردها. وأضافت قائلة إن انكار هذا الحق يتعارض مع مبادئ وقواعد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. لذا فإنه يلزم اتخاذ اجراء جدي لمحاربة الظلم والاضطهاد وتأمين حق جميع الشعوب في تقرير المصير. إذ أن الإعمال الكامل لحقوق الإنسان وحمايتها، أي الحقوق الجماعية والفردية معا، لا يزالان يشكلان مسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بالجهود الدولية لصون السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. ولهذا السبب فإن تحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرهما من صكوك حقوق الإنسان يمثل أمرا بالغ الأهمية.

٢٧ - وأردفت قائلة إن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وغيرها من المنتديات أكدت حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها، ومن بينها الشعوب التي تعيش تحت سيطرة استعمارية أو غيرها من أشكال السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي. وقد أيد هذه الفكرة إعلان وبرنامج عمل فيينا والاعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة. بيد أن الشعب الفلسطيني لا يزال يعيش تحت الاحتلال الاسرائيلي وسياساته وممارساته القمعية. وقد عانى طويلا من التمييز والاضطهاد والظلم. ولهذا ارتأت أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا أكبر ليكفل للشعب الفلسطيني أن يتمتع في آخر الأمر بحقه في تقرير المصير الذي لا يزال محروما منه.

٢٨ - وأكدت أن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، الذي يبلغ تعداده نحو سبعة ملايين نسمة، وله تاريخ قديم وحضارة عريقة وهوية وطنية، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، هما شرطان مسبقان لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. فالشعب الفلسطيني يسعى بكرامة للتمتع بحقه الطبيعي في السيادة والاستقلال. أما السياسات والممارسات غير القانونية لإسرائيل فإنما تزيد من معاناة الشعب الفلسطيني وإحباطه وإذلاله. وأضافت قائلة إن حكومة إسرائيل تواصل خلق حقائق جديدة على الأرض، تتألف بصورة رئيسية

من مستعمرات غير قانونية، وتقييد حرية الفلسطينيين في التنقل واحتجاز السجناء. كما لم تحل بعد مشاكل اللاجئين والنازحين الفلسطينيين. وأعربت عن الأمل في أن يتمكن الشعب الفلسطيني قريبا من ممارسة حقه في تقرير المصير نتيجة عملية السلام، مع إنشاء دولة مستقلة تكون القدس عاصمتها، وأن تؤدي العملية إلى إحلال السلام ونشر الازدهار في المنطقة بكاملها. واختتمت كلمتها قائلة إنه من الضروري في المرحلة الراهنة أن تقوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدعم التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف. وأشارت إلى النداء الذي وجهه الرئيس عرفات للحصول على هذا الدعم، وأعربت عن الأمل في أن يعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار الذي سيقدمه وفدها.

٢٩ - **السيد سيمون بادروس** (الأرجنتين): قال في معرضه إشارته إلى القضاء على العنصرية والتمييز العنصري، إنه يشاطر مشاعر القلق التي أعرب عنها المقرر الخاص عن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب فيما يتعلق بتجدد ظهور الفاشية الجديدة والنازية الجديدة وازدياد حدة التعصب القومي المبني على الفوارق العرقية واستعمال الإنترنت لنشر العقائد العنصرية. وذكر أن الأرجنتين تدرك أهمية الدور الذي ما برحت تضطلع به الأمم المتحدة وينبغي لها أن تواصل الاضطلاع به للقضاء على هذه الظواهر، التي تعكس مجموع تأثيرات العولمة وأزمات الهوية والاستبعاد الاجتماعي. وسيكون المؤتمر العالمي المقبل ضد العنصرية نتيجة طبيعية لازمة للأعمال التي قامت بها الأمم المتحدة في إطار العقد الثالث لمحاربة العنصرية والتمييز العنصري.

٣٠ - وأضاف قائلا إن الأرجنتين تفي تماما بالالتزامات التي تعهدت بها عند التوقيع على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. أما البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقية فعليها أن تتخذ قرارا بالتصديق عليها، مساهمة منها في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي. وقال إن الأعمال القيمة التي تقوم بها لجنة القضاء على التمييز العنصري منذ إنشائها تستحق الذكر أيضا.

٣١ - ومضى قائلا إن الالتزام بتعزيز التمتع التام بحقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة بين جميع سكان جمهورية الأرجنتين مكرس في النظم القضائي المعمول به، ولا سيما في صكوكه الأساسية. كما أن انفتاح أبواب الأرجنتين أمام دخول الأجانب فضلا عن التقاليد العريقة للهجرة قد كرست في أول دستور للبلد عام ١٨٥٣، وفيما أدخل من إصلاحات على نصه فيما بعد. وفي عام ١٩٨٨، اعتمد الكونغرس، بإجماع أصوات جميع الأحزاب السياسية الممثلة في الهيئة التشريعية، قانونا يحرم الأفعال القائمة على التمييز من أي نوع.

٣٢ - وأضاف قائلا إن الحكومة أنشأت في عام ١٩٩٥، في وزارة الداخلية، المعهد الوطني لمحاربة التمييز وكراهية الأجانب والعنصرية لاتخاذ تدابير - من خلال التعليم والإعلام والحوار الودي - ضد جميع أشكال الاضطهاد والتعصب تجاه الأقليات. ودشن المعهد في الآونة الأخيرة برنامجا للمرأة ينطلق من فرضية أن ضمان تكافؤ الفرص للمرأة يستلزم التخلص من مشاعر التحامل والأساليب والمفاهيم البيروقراطية والإدارية التي تعرقل نمو شخصيتها بحرية. وبهذا سعت الحكومة إلى تنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة القائمة على الكرامة والمساواة اللتين فطرت عليهما جميع المخلوقات البشرية وعلى التزام الدول بإشاعة وتشجيع الاحترام العالمي والفعال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع.

٣٣ - واختتم كلمتـــه قائـلا إن التمييز ينبع من مشكلة ثقافية يعاني منها جميع أفراد المجتمع. والتمييز غالبا ما يستمد مقومات بقائه من الأهواء الشخصية التي يتناقلها الناس يوميا في علاقاتهم الاجتماعية دون التساؤل عن صحة هذه المواقف. ودعا الحكومات إلى تشجيع مواقف التضامن التي تتحدى النزعات الفردية. وارتأى أنه ينبغي تشكيل هذه المواقف في أوساط الأسر والمدارس والمعاهد ومنظمات المجتمع المدني. إذ من المهم تأكيد الدور الحاسم الذي تؤديه حملات التعليم والإعلام التي تروج للتفاهم والتسامح فيما بين جميع الناس دون تمييز من أي نوع. فالتمييز يشكل عقبة في طريق ممارسة حقوق الإنسان وعاملا يزيد حجم العنف في المجتمع. لذا، فإن بناء مجتمع أعدل يسوده تضامن أكبر يستلزم منا أن نتعلم كيف نتعرف على التمييز ونقضي عليه.

٣٤ - **السيدة فلوريز** (كوبا): قالت إن بقاع مختلفة من العالم، وبخاصة بعض بلدان الشمال التي يرتفع فيها مستوى النمو الاجتماعي والاقتصادي، شهدت عودة ظهور أشكال جديدة من العنصرية التي لا تستهدف فقط الأقليات العرقية والإثنية، بل والمهاجرين أيضا. وفي بعض الحالات، تأصلت هذه الظواهر في المؤسسات من خلال القوانين القائمة على التمييز. واكتسبت الأحزاب السياسية التي تدعو إلى الاستبعاد العرقي شعبية في عدد من البلدان المصنعة، وأصبحت، في بعضها، منافسة حقيقية على السلطة السياسية. وأضافت قائلة إن هذه الاتجاهات تلاحظ في مناخ اقتصادي واجتماعي يتميز بخوف متولد عن تأثيرات العولمة وأزمات الهوية والاستبعاد الاجتماعي. وأردفت قائلة إن شبكات عالمية كشبكة الإنترنت تستخدم لأغراض التحريض على الكراهية العرقية. ولهذا فمن الضروري وضع مدونة للسلوك لمستعملي الإنترنت وشركات تقديم خدمات الإنترنت وأن تستعمل التكنولوجيا الحديثة أداة تثقيفية لمحاربة الدعاية العنصرية وإشاعة التفاهم المتبادل. ويمكن لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تقيم موقعا في صفحتها الداخلية على شبكة الإنترنت لتساعد في محاربة العنصرية والترويج للمؤتمر العالمي ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأشارت إلى أن لجنة القضاء على التمييز العنصري أدركت في توصيتها العامة الخامسة عشر (٤٢) بتاريخ ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٣، أن تحريم نشر الأفكار القائمة على التفوق العرقي أو الكراهية متفق مع الحق في حرية الرأي والتعبير، وبالتالي فإنه متوافق مع المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٥ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٣٥ - وأضافت قائلة إن الاتفاقية تضم حاليا ١٥٠ دولة طرفا، وإن هدف تصديق جميع دول العالم على الاتفاقية لا يزال يبدو بعيدا. وأعربت عن قلق كوبا من التقصير الذي لا مبرر له لبعض الدول الأطراف في تقديم تقاريرها الدورية في الوقت المحدد، وبشكل خاص من أن إحدى الدول الأعضاء البارزة والقوية في المنظمة تحاول تجنب المعاينة الدولية من خلال عدم تقديم تقارير إلى اللجنة. في حين أن كوبا البلد النامي الذي يواجه صعوبات وتحديات لا تحصى، يمثل بعضها أولويات ملحة أكثر، قدمت مؤخرا تقريرها الدوري إلى اللجنة.

٣٦ - وذكرت أن الوفد الكوبي يعطي أولوية قصوى لضرورة دعم عملية التحضير للمؤتمر العالمي وعقده، وأعربت عن أملها في أن يتم توفير الموارد الإضافية اللازمة لتمكين المقرر الخاص وبرنامج عمل العقد الثالث لمحاربة العنصرية والتمييز العنصري من تحقيق أهدافهما.

٣٧ - ومضت قائلة إن حق كل دولة في الممارسة التامة لسيادتها الوطنية وحق كل شعب في تقرير مصيره، دون تدخل أجنبي، يمثلان ركنين من أركان النظام القانوني في فترة ما بعد الحرب، بما في ذلك الأمم المتحدة. وارتأت أن الحالة التاريخية الجديدة ساعدت على تطور مفهوم حق تقرير المصير، الذي لم يعد ينظر إليه في المقام الأول من زاوية ضرورة إنهاء الاستعمار وتشجيع إقامة دول جديدة ومستقلة، وإنما اكتسب أبعادا أكثر تعقيدا. ولا يجب السماح للمشاكل العرقية والقومية بأن تصبح عاملا مخلا بالاستقرار يقوض السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي، إذ أن التحدي المتمثل في صون السلام يتوقف على احترام الدول، واحترام سلامتها الإقليمية وتنوعها الثقافي وتعدديتها السياسية. وأكدت أن كوبا لا تزال تطالب بعودة الأراضي التي اغتصبتها الولايات المتحدة منها بصورة غير قانونية وضد إرادة شعبها لإقامة قاعدة بحرية في غوانتنامو. إذ أن كوبا لم تتخل ولن تتخلى أبدا عن حقها المشروع في ممارسة السيادة على جميع أراضيها الوطنية، بما في ذلك مجالها الجوي ومياهها الإقليمية.

٣٨ - واختتمت كلمتها قائلة إن البحث الذي قام به المقرر الخاص عن استخدام المرتزقة وتقريره عنهم مهمان للغاية لأن نشاط المرتزقة لم يولِ زمانه؛ بل إنه على العكس أخذ أشكالا متنوعة وتم تحديث طرق عمل المرتزقة، كما أثبتت تجربة كوبا معهم. وقد أبلغ المقرر الخاص في آخر تقاريره عن شكاوى الحكومة الكوبية التي أشارت فيها إلى اعتداءات المرتزقة على هذا البلد. وقد قدمت السلطات الكوبية معلومات جديدة عن أنشطة المرتزقة التي يجري تمويلها من الخارج ووجهت دعوة إلى المقرر الخاص للقيام بزيارة ميدانية إلى كوبا. وذكرت أن كوبا طالبت جميع الدول الأعضاء بتحريم استخدام أراضيها لتجنيد المرتزقة وتجمعهم وتمويلهم وتدريبهم ونقلهم. كما أنها تعتزم تقديم مشروع قانون يتعلق بالموضوع لذا أعربت عن أملها بأن يحظى مشروع القانون بتأييد واسع.

٣٩ - **السيد أرده** (تركيا): قال إن أكثر من ثلاثة ملايين مواطن تركي يعيشون في الخارج وأسهموا بعملهم في ازدهار بلدان أخرى. ولكنهم يعاملون في أوقات الشدة معاملة أكباش فداء ويتعرضون لأعمال عنف عنصرية. وأضاف قائلا إنه بسبب ازدياد الاعتداءات التي يقوم بها أشخاص يكرهون الأجانب على مواطنين أتراك وعلى غيرهم من الأجانب، اقترحت تركيا إدراج مسألة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في جدول أعمال الجمعية العامة. ولهذا فإنها رحبت بتوصيات المقرر الخاص بشأن المسألة وبإعلان الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٧ سنة أوروبية ضد العنصرية واعتماد اللجنة الأوروبية لخطة عمل. وأشار إلى أن تركيا تؤيد توصية المقرر الخاص بإنشاء هيئة لدراسة الزمر الحاقدة.

٤٠ - وأردف قائلا إن المؤتمر العالمي ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لا بد وأن يشكل حدثا هاما وأن يسفر عن تحديد واضح لأنجع السبل في استئصال الأشكال المعاصرة لهذه الظواهر. وتحقيقا لهذه الغاية فإنه يلزم معالجة جوانب النقص في الصكوك الحالية والتمييز بوضوح بين التمييز العنصري كسياسة منهجية والأشكال المجانية للعنصرية أو لكراهية الأجانب التي يكون فيها وجود الضحية في حد ذاته مبررا كافيا للتحريض على العنف. ولن يغني عن ضرورة قيام المجتمع الدولي بإعلان عقد رابع لمحاربة التمييز سوى أن يخرج المؤتمر العالمي بنتائج مرضية وأن يتابعها بفعالية. وأشار إلى أن برنامج عمل العقد الثالث يمكن أن يكون ينبوعا لأفكار مهمة للمؤتمر العالمي. بيد أن حجم التمويل لا يكفي لتنفيذه. ولهذا فإن

تركيا تحث الجهات المانحة على الإسهام في الصندوق الاستئماني ذي الصلة. كما ينبغي النظر في إمكانية تخصيص موارد من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٤١ - ومضى قائلا إن تركيا ترحب بقيام مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتشكيل فريق لمشروع يتعلق بالعنصرية لإقامة اتصال مع أنشطة الأمم المتحدة الأخرى. فنظرا إلى خطورة الظاهرة المشار إليها، فإنه ينبغي جعل الفريق جهازا دائما من أجهزة هذه المفوضية ومده بما يكفي من الموارد البشرية والمادية.

٤٢ - وفيما يتعلق بمسألة المرتزقة، قال إن تركيا متفقة مع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان على وجوب وضع الصلات التي تربط بين المرتزقة والزمر الإرهابية موضع الاعتبار، إذ أن المرتزقة يعملون أحيانا مدربين ومخططين تقنيين، ويتصرفون كأعضاء في هذه الزمر.

٤٣ - واختتم كلمته قائلا إن جمهورية تركيا التي أسست عقب نضال ضد الاحتلال الأجنبي والهيمنة الأجنبية، كانت تعلق من الناحية التاريخية أهمية كبيرة على حق الشعوب الخاضعة للاستعمار أو غيره من أشكال السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي. لذا فإن تركيا تؤمن، طبقا لميثاق الأمم المتحدة، ولإعلان فيينا وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، بأن حق تقرير المصير لا ينبغي أن يفسر بأنه يجيز أو يشجع أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تفتيت أو إضعاف، كليا أو جزئيا، السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية لدول مستقلة ذات سيادة تقوم فيها حكومات ومجالس تشريعية منتخبة بطريقة ديمقراطية تمثل جميع السكان. ولهذا فإن تركيا تعارض بشدة استخدام المرتزقة الذي يهدد ممارسة حق تقرير المصير، وتؤيد توصيات المقرر الخاص بشأن ضرورة معالجة جوانب النقص القانونية الوطنية والدولية لضمان التصدي للمشاكل المتصلة بأنشطة المرتزقة تصديا فعالا.

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/١٥.

- - - - -